بما توجب العمل بها واطراح الاخرى وانما وجب ذلك للقطع من السلف الماضين من الصحابة والتابعين وسائر المجتهدين بايثار الارجح فان من بحث عن وقائعهم المختلفة في الحوادث التي يتعارض فيها الامارات وجد هم يقدمون الارجح منها قطعا فكان ذلك دليلا على وجوب الترجيح لتضمن الاجماع والله اعلم واذا تقرر ذلك فاعلم ان الدليلين القطعيين لا تعارض بينهما قطعا اذ يلزم من ذلك اجماع النقيضين ان عملا بهما او ارتفاعهما ان اهملا معا او التحكم ان عمل باحدهما ولا يمكن الترجيح بينهما لانه انما يكون اذا امكن حقيقة الدليلين معا والقطعيان المتعارضان احدهما باطل لاستحالة فلا يمكن الترجيح وذلك كادلة ثبوت الرؤية وانتفائها ولا بين قطعي وظني اذ الظني لا يقاوم القطعي فينتفي الظن عند حصوله فلا يكون ذلك الا بين دليلين ظنيين فقط وسواء كانا نقليين معا كنصين اما خبرين او ظاهرين او اجماعين آحاديين او عقليين معا كقياسين ظنيين او مختلفين بان يكون احدهما نقليا والاخر عقليا كتعارض خبر آحادي وقياس ظني فهذه الصور التي يصح التعارض فيها والترجيح فهذه ثلاثة فصول كما ترى اما الفصل الاول وهو الترجيح بين النقليين فترجيحه من اربع جهات اما من جهة سنده او من جهة متنه او من جهة مدلوله او من جهة امر خارج عنه اما الجهة الاولى في الترجيح بحسب السند بحسب الراوي وهو في نفسه وفي تزكيته فهما طرفان الاول هو في نفس الرأي وهو وجوه منها كثرة رواته وقد بينه بقوله فيرجح احد الخبرين المتعارضين

ضبين على الاخر المعارض قوله لكثرة راويه دون معارضه يعني اذا كان راوي احد المتعارضين اكثر عددا من رواة الاخر فمن رواية اكثر يكون هو المقدم ما مثاله رواية ابي رافع ميمونة انه صلى الله عليه وسلم نكحها وهما حلالان على رواية ابن عباس انه نكحها وهو حرام وذلك لقوة الظن لان العدد الاكثر ابعد عن الخطأ من العدد الاقل ولان كل واحد من الرواة يفيد ظنا فان انضم الى غيره قوي حتى ينتهي الى التواتر المفيد لليقين ومنها ان يرجح احد الخبرين المتعارضين لكونه اي الراوي لاحد المتعارضين اعلم بما يرويه من المروي به الاخر بان يكون ذا بصيرة في علم العربية وعلم الشرائع والاحكام دون الاخر او يريد عليه في فطنه ومنها ان يكون اكثر ورعا وتحرزا في دينه وضبطه لما يرويه دون الاخر فان رواية المتصف بهذه الاوصاف ارجح اذ يغلب به ذلك ظن الصدق وهذه الاوصاف راجعة الى شيء واحد وهو كون احد الراويين راجحا على الاخر في وصف يغلب في الظن بصدقه والله اعلم وذلك كما يرجح ما يرويه ابو موسى كرم الله وجهه في الجنة على ما يرويه غيره من الصحابة وذلك ظاهر ومنها كونه اي الراوي لاحد المتعارضين المباشر لما يرويه دون الاخر فان روايته ارجح مثال ذلك ما رواه ابو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة عام فتح الحديبية وهو حلال وروى ابن عباس انه نكحها وهو حرام فان رواية ابو رافع ارجح لانه المباشر اذ كان هو السفير بينهما بخلاف ابن عباس وذلك لان المباشر اعرف بالحال ويكونه صاحب القضية فان روايته ارجح ايضا